

الإقطاعات السياسية في لبنان عصية على النسف بنترات الأُمونيا

بيروت - يطالب اللبنانيون منذ أشهر بتغيير نظام قائم على المحاصصة الطائفية والسياسية وبرحيل كل الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد والإهمال وحتى الاستهتار بحياتهم. واتى انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس ليزيد إصرارهم على المواجهة. وبعد ثلاثة أسابيع من وقوع انفجار كارثي في بيروت، أسفر عن مقتل ما يقرب من 200 شخص وتشريد الآلاف، لم يلس التغيير الذي كان يامل الكثير من اللبنانيين في حدوثه. بل على العكس استغلّت الطبقة السياسية الحادثة للمزيد من المعاطلة وإبقاء الوضع كما هو عليه في السابق لضمان بقائها في الحكم. وأظهر تقرير نشرته وكالة أسوشيتد برس صعوبة إحداث تغيير حقيقي في البلد في ظل نفوذ أحزاب طائفية مثل حزب الله واسع القواعد وإحدى أبرز أذرع إيران في المنطقة، في ظل استمراره في تنفيذ الأجنحة الإيرانية التخريبية التي تقتضي مسكه بمفاتيح الحكم، دون تكرار لأوجاع الشارع أو الإصغاء إلى مطالبهم.

وأشارت سامية كولايا محصرة التقرير أن نفس السياسيين الذين يُلقى فسادهم وإهمالهم باللائمة على الكارثة، يتفاوضون في ما بينهم على تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة حسان دياب، كما تلاشت الدعوات إلى إجراء انتخابات مبكرة.

وبالنسبة إلى شعب بيروت المدمر، الذي ما زال يلطم شظايا الزجاج ويصلح ما تكسر في المنازل، فقد كشف الانفجار إلى أي مدى لا يزال نظام المحسوبيّة الراسخ غير قابل للتعدّل أو الإصلاح. وُثبت في الواقع أن الأدوات التي استخدمتها النخبة الحاكمة لضمان إحكام قبضتها على السلطة خلال الثلاثين عاما الماضية هي الأكثر قوة اليوم. حيث يمنحها الفقر المتزايد وسط أزمة اقتصادية حادة نفوذاً أكبر، خاصة مع ازدياد أعداد اليائسين للحصول على مداخيلهم التي توفرها لهم الحكومة. لقد أصبحت قبضتها على السياسة الانتخابية أكثر إحكاماً بسبب قانون الانتخابات الذي أقرته في عام 2017، مما جعل من الصعب على المستقلين الفوز بمقاعد.

قال نزار حسن، ناشط مدني منضم إلى حركة "لي حقي"، وهي حركة سياسية ناشطة في الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للحكومة "في الأساس، ليس لدينا طريقة لإجبارهم على الخروج". والأحزاب السياسية في لبنان طائفية تماماً، كل منها متجذر في واحدة من المجتمعات الدينية أو العرقية المتعددة في البلاد. وقد رأس معظمها أمراء حرب طائفيين من الحرب الأهلية اللبنانية 1975 - 1990، أو أفراد من عائلاتهم، الذين يترأسون الشركات المحلية القوية. كما تزور هذه الفصائل المناصب في الوزارات والمؤسسات العامة على أتباعها أو تقسم لهم قطاعات أعمال تضمن بها دعمهم.

وتكافح أحزاب المعارضة التي تتجاوز الخطوط الطائفية بأجندة إصلاحية لسكر هذا الحاجز. لكنها منقسمة وتفقر إلى الدعم الشعبي. كما قوبلت بالقوة الغاشمة من قبل الأجهزة الأمنية لردع دعوات التغيير المتصاعدة.

لذلك أن احتجاجات الشارع قوية، لكن حسن يلفت إلى أن الحركات الاحتجاجية المناهضة للحكومة لم تكن قوية بما يكفي للضغط من أجل فرض خطة إصلاحات جذرية. ولم تكن الحركات المدنية مثل "لي حقي" ممولة بشكل جيد، فتواجه التهريب وبالسكاد تستطيع حجز وقت للبت على الناس أرخص الآن، بالنسبة إليهم".

انفجار مرفأ بيروت يكشف إلى أي مدى لا يزال نظام المحسوبيّة الراسخ غير قابل للتعدّل أو الإصلاح

لم تات صعوة النشطاء اللبنانيين هذه خلال انتفاضة أكتوبر، عندما خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع احتجاجاً على الطبقة السياسية الفاسدة، ولكن ظهرت قبل أربع سنوات عندما أجرت بيروت انتخابات بلدية، بعد سنوات طويلة من الإقصاء.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تفوز فيها قائمة مرشحة خرجت من حركة احتجاجية، وهي "بيروت مدني"، في دائرة انتخابية. وكتيجة لذلك، شجع الانتصار المتواضع للنشطاء على التطلع إلى صناديق الاقتراع لإحداث التغيير.

هذه النتائج أزعجت النخب. وفي العام التالي، صدر قانون انتخابي جديد، وهو إنشاء نظام التمثيل النسبي الذي يهدف ظاهرياً إلى تلبية مطالب المجتمع المدني وتحسين تمثيل طوائف الأقليات. كانت وراء هذه الخطوة مناورة جديدة، حيث كشفت الخبرة في الانتخابات أمل حمدان قائلة "قاموا بتقسيم كل جانب من جوانب القانون من أجل ضمان إعادة انتخاب جميع الأحزاب السياسية في السلطة وعدم إمكانية انتخاب أي من أصوات المعارضة".

واستنتج ناشطون مثل حسن أن المشكلة الأساسية تكمن في نقص الدعم الشعبي لبدء تغيير سياسي حقيقي. وأضاف "عندما يتعلق الأمر بالهزيمة السياسية الفعلية على النسيج الاجتماعي، كل شيء يتجلى حقا على المستوى المحلي".

ومع تراجع الليرة اللبنانية، يخشى حسن أن يكون للأحزاب الحاكمة نفوذ أكبر من ذي قبل. ويختم بالقول "شراء الناس أرخص الآن، بالنسبة إليهم".



لبنان يقف على مفترق طريق مؤلم

إلى متى يتحمل الفلسطينيون وزر خلافات الداخل

الانقسامات حبر عثرة في جهود عملية السلام العربية - الإسرائيلية



لاءات فلسطينية دون أي بديل

القيادة، بالإضافة إلى غياب عنصر الثقة ما بين الجمهور والقيادة، وهذا يعني عدم تقديم التضحية. لكنه مع ذلك يتوقع موجات من المواجهة ذات الطابع السلمي أحياناً، والعنيف أحياناً أخرى، مضيفاً "مادام الاحتلال الإسرائيلي موجوداً فهناك موجات مختلفة من المواجهة شكلها مرتبط بالظروف الزمنية والتبعات المتخلقة عنها".

أما عن مستقبل السلطة الفلسطينية فلما دعاها القيادة الفلسطينية لمتزمة بمعايير وشروط الإنفاقيات، ومادامت إسرائيل لا تذهب لإنهاء السلطة بشكل كلي، فإنها ستبقى سلطة ضعيفة غير قادرة على تجسيد الدولة من ناحية، وغير قادرة على قيادة البات لمواجهة الاحتلال من ناحية ثانية".

سياسة إسرائيل تجاه فلسطين تتمثل بالحصول على أكبر قدر ممكن من الجغرافيا الفلسطينية وأقل قدر ممكن من ديموغرافيتها

وتشكل الظروف المعيشية الصعبة وتردي الأوضاع الصحية عقاب ظهور أزمة وباء كورونا، إضافة إلى مواجهة الاستفزازات الإسرائيلية، أبرز دوافع أي تصعيد جديد في الأراضي الفلسطينية. ويتوقع الباحث الفلسطيني بمؤسسة "بيوس" للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، سليمان بشارت أن اندلاع حالة من التصعيد الشعبي الفلسطينية على غرار الانتفاضة الأولى والثانية "قد يكون سبباً في خلط الأوراق السياسية لدى إسرائيل، وكذلك الأمر بالمنطقة، وبالتالي الحد من السيناريو السلبى". واستنتج أنه "بإعادة الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، بعد إعادة الثقة لها بالطرق التوافقية أو الانتخابية، يمكن أن تتشكل أولى ضمانات القوة لتبقى القضية الفلسطينية في مقدمة الاهتمامات".

صراع مستمر

توقع متابعون أن يواجه الفلسطينيون صعوبات أكبر مستقبلاً في ظل وجود محاور وقوى إقليمية تحاول جذب أطراف فلسطينية هنا أو هناك إلى صفها، وفي ظل عدم وحدة الصف الفلسطيني. وللصعوبات المستقبلية وجهان؛ الأول في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي عبر المقاومة الشعبية، والثاني في تقديم الرواية الفلسطينية بالجهد الدبلوماسي أمام العالم، ويستبعد المحلل الفلسطيني في رسم شكل الدولة اليهودية وفرض موعدها مع الاحتلال ما يراه غياباً للأطر

مستغلة حالة الضعف التي يعيشها الفلسطينيون على صعيد داخلي، إضافة إلى تداعيات التدخلات الخارجية. وتواجه القضية الأولى بالنسبة للعالم العربي، تحديات خارجية التي تتجسد في متاجرة تركيا وإيران بالقضية منذ زمن، فهما تستغلان حماس التي تدعمها، لتعمير أجندتهما وتعطيل أي حلول سياسية ممكنة أن يعمل عليها محور الاعتدال العربي في المنطقة. وتمارس هذه الأطراف ضغوطاً على حماس لإقناعها في كل مرة بالتراجع عن المصالحة التي تلعب القاهرة دور الوسيط فيها.

وحسب المتابعين، يكرس استقواء حماس بإيران، تركيا وقطر الانقسام الفلسطيني، بالتالي يشكل هذا المحور حجرة عثرة في طريق السلام المنشود، باستثماره الانقسام كورقة لتعزيز نفوذه أكثر فأكثر.

ويلفت الكاتب اللبناني خيرالله خيرالله بالقول إنه "بعد 2003، لم تعد فلسطين القضية المركزية للعرب ولا لغير العرب. لم تعد سوى قضية إيرانية أو تركية تستخدم في لعبة ذات طابع تجاري يقطنها الإيراني الذي سار التركي في ركابه، بعد وصول رجب طيب أردوغان إلى الرئاسة".

وتابع متسائلاً "ماذا فعل أردوغان لفلسطين والفلسطينيين غير تكريس الحصار الإسرائيلي لغزة وأهلها وتحولها إلى سجن في الهواء الطلق؟ حاول الرئيس التركي في العام 2010 فك الحصار عن غزة فأرسل سفينة فيها عدد من المتوعين ومواد إغاثة. ماذا كانت النتيجة بعد تصدى إسرائيل للسفينة؟ تراجع أردوغان وأعاد العلاقات مع إسرائيل إلى طبيعتها، فيما أهل غزة ما زالوا يقعون في سجنهم الكبير بحماية حماس ورعايتها!".

ولطالما طالت تركيا انتقادات لإذعة نتيجة مواقفها المتناقضة في ما يخص القضية الفلسطينية، باستخدام النظام التركي شعارات المقاومة الفضاضة علناً فيما يبرم الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية سرا.

في ظل المساعي العربية لإحياء السلام في ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد إعلان الإمارات عن اتفاق تاريخي مع تل أبيب هدفه تحريك الجمود في هذا الملف وإعادة رسم التوازنات لصالح الحقوق الفلسطينية، فإن متابعين يرون أن الجهود العربية تبقى غير كافية في ظل الشرح الداخلي العميق وتواصل تشردم البيت الفلسطيني بانحياز حماس إلى الأجنحة التركية والإيرانية، وهذا ما يجعل الآمال في إنهاء الصراع بعيدة.

المشروعية التاريخية تكاد للحفاظ على مفتاح السلطة "المهترئة" بيدها. وعلى الرغم من التقارب الذي ظهر مؤخراً بين الجانبين اللذين اتفقا على مواجهة مشتركة لخطة الضم الإسرائيلية، يبقى الشرح الفلسطيني عميقاً بعد أن تعثر طريق المصالحة مرة أخرى، بإعلان تاجيل مؤتمر المصالحة في غزة وهي الخطوة التي أعلن عنها صلاح البردويل عضو المكتب السياسي لحركة حماس نهاية يوليو الماضي. ويرجع متابعون تاجيل مؤتمر المصالحة مرة أخرى إلى رفض شق داخل حماس هذه الخطوة.

صعوبات أكبر

في ضوء استمرار الخلافات الداخلية، استبعد كتاب ومحللون أي حل للقضية على المدى المنظور، ورجحوا استمرار الصراع مع إسرائيل لعقود قادمة وبالتالي عدم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وحسب ما ذهب إليه الكاتب العراقي فاروق يوسف، في خضم هذا الصراع فقد الفلسطينيون قياداتهم التاريخية واستلم القضية رجال أعمال مهنيون هم على قدر من الحرقة التي لا تمت بصلة إلى قرار المصير الفلسطيني وانفتح الواقع على مالات مختلفة.

ويرى يوسف أن "كل واحد منها ينفي الأخرى فكانت المناهضة الفلسطينية تزداد سعة وتكثر دروبها في ظل انسداد الأفق للوصول إلى حل سياسي بعد أن وضع اتفاق أوسلو نهاية للكفاح المسلح الذي قاد إلى نتائج مشرفة".

وتابع "لم يكن الفلسطينيون سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بسبب خلافات حادة مع حركة فتح في يونيو 2007، فيما تدير حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الضفة الغربية، ولم تفلح العديد من الوساطات والاتفاقيات في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق الوحدة. ويرى متابعون أن الأزمة بين فتح وحماس تتجاوز مجرد خلافات في الرؤى إلى صراع على النفوذ بينهما، فحماس ترنو إلى أن تكون جزءاً أساسياً من مشهية السلطة، إن لم يكن المتحكم بكامل يوطها، وهي تلقى في ذلك تشجيعاً ودعمًا من قوى إقليمية، في المقابل فإن فتح التي تستند إلى نوع من

القدس - يصعب تاريخ طويل من الانقسامات بين الفرقاء الفلسطينيين الوصول إلى حل ينهي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أو يحيي آمل إقامة دولة فلسطينية، على رغم الجهود العربية لتحريك الجمود السياسي في هذا الملف، تجسد مؤخراً في إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن اتفاق سلام وصفه المتابعون بـ"التاريخي" مع تل أبيب، هدفه دعم العملية السلمية وإنقاذ حل الدولتين من الانهيار، إضافة إلى اشتراط على الطرف الإسرائيلي التخلي عن الأطماع الجديدة بأراضي الضفة الغربية وغور الأردن.

وعلى الرغم من الجهود الإماراتية، فإن إحداث تقدم في عملية السلام يبقى رهن التوازنات الداخلية، ففي ظل غياب موقف موحد وتشبست القرار، تضيع فرص الحوار والحلول المستقبلية، في حين يبقى الشارع ضحية الانقسامات التي تعمق صعوباته المعيشية، ويتحمل بمفرده وزر لا دولة تسير به إلى أفق غامض.



فاروق يوسف

المتاهة الفلسطينية
تزداد سعة في ظل
انسداد أفق الحل

وبدا الانقسام الفلسطيني منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بسبب خلافات حادة مع حركة فتح في يونيو 2007، فيما تدير حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الضفة الغربية، ولم تفلح العديد من الوساطات والاتفاقيات في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق الوحدة. ويرى متابعون أن الأزمة بين فتح وحماس تتجاوز مجرد خلافات في الرؤى إلى صراع على النفوذ بينهما، فحماس ترنو إلى أن تكون جزءاً أساسياً من مشهية السلطة، إن لم يكن المتحكم بكامل يوطها، وهي تلقى في ذلك تشجيعاً ودعمًا من قوى إقليمية، في المقابل فإن فتح التي تستند إلى نوع من